

اللجان المشتركة أقرت مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إبرام إتفاقية قرض مع البنك الدولي
الإثنين 15 كانون الأول 2025



عقدت لجان: المال و الموارنة، الإدارة و العدل، الأشغال العامة و النقل و الطاقة والمياه، الصحة العامة و العمل و الشؤون الاجتماعية، الاقتصاد الوطني و التجارة والصناعة و التخطيط، الزراعة و السياحة، البيئة و الشؤون الخارجية و المغتربين، جلسة مشتركة في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع فيه 15 كانون الأول 2025، برئاسة نائب دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ إلياس بو صعب وحضور المقرر الخاص ميشال معوض، والسادة النواب: إبراهيم كنعان، آلان عون، أيوب حميد، جهاد الصمد، حسن فضل الله، راجي السعد، عدنان طرابلس، علي حسن خليل، غازي زعيتر، غسان حاصباني، أسامة سعد، بلال عبد الله، حسن عز الدين، حسين الحاج حسن، عماد الحوت، قبلان قبلان، مروان حمادة، محمد خواجة، جميل عبود، فيصل الصايغ، ملحم طوق، ندى البستاني، سامر التوم، أمين شري، عبد الرحمن البزري، علي المقداد، عنایة عز الدين، فادي علامة، فريد البستاني، ناصر جابر، راضي الحاج، طوني فرنجية، هاغوب تيرزيان، وضاح الصادق، جيمي جبور، رامي أبو حمدان، ملحم الحجيري، هادي أبو الحسن، غيث بربك، إيهاب حمادة، نجاة عون، إلياس إسطفان، إلياس الخوري، بيار بو عاصي، حيدر ناصر، علي عمار، ميشال الدويهي، بولا يعقوبيان، ميشال ضاهر، جميل السيد، قاسم هاشم، حليمة القعفور، سizar أبي خليل، بلال الحشيمى، أحمد رستم، سعيد الأسمر وملحم خلف.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير المالية: ياسين جابر
- معالي وزير الطاقة والمياه: جو صدي
- معالي وزير الزراعة: نزار هاني.
- معالي وزيرة البيئة: تمارا الزين.
- ممثل وزير الخارجية والمغتربين: السفير جورج بيطار.
- مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان بالإدارة: ربيع خليفة.
- مدير التنمية الريفية والثروات الطبيعية في وزارة الزراعة: شادي مهنا.
- نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار: إبراهيم شحرور.

- نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار: يوسف كرم.
- مدير مشروع في مجلس الإنماء والإعمار: إيلي موصلي.
- مستشاره وزير الطاقة والمياه: سوزي الحويك.

: وذلك لدرس جدول الأعمال التالي

1-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1680 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض وإتفاقية التعديل على إتفاقية القرض بين الجمهورية اللبنانية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ مشروع الإدارة المالية Fiscal Management Project

2-مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1965 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنفيذ المشروع الثاني لتعزيز إمدادات المياه في بيروت الكبرى Second Greater Beirut Water Supply Project

3- متابعة درس إقتراح القانون المتعلق ب الصيد المائي وتربيه الأحياء المائية في لبنان.

4- متابعة درس إقتراح القانون الرامي إلى تنظيم الصليب الأحمر اللبناني .

5- متابعة درس إقتراح القانون الرامي إلى إستعمال وحماية شارة الصليب الأحمر اللبناني.

إثر الجلسة قال نائب دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ إلياس بو صعب:
"تضمن جدول أعمال الجلسة خمسة بنود:

الأول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إبرام إتفاقية قرض مع البنك الدولي وله علاقة بمشروع الإدارة المالية وتمت الموافقة عليه بعد نقاش وشرح من معايي وزير المال.

أما مشروع القانون الثاني فيتعلق بمد شبكة المياه إلى بيروت الكبرى ودار حوله نقاش في الماضي عندما حصل إلغاء لسد بسري، والسؤال كان هل هناك حاجة لإنكم الشبكة وتبين الدراسات الموضوعة تأمين المياه من مصادر أخرى دون أن تمس بالمناطق التي تأتي منها المياه، وبالتالي المشروع كان ضرورياً وهناك حاجة له في بيروت والمناطق المحيطة، وإن يكون هناك استراتيجية على المدى الطويل لتأمين المياه للمواطنين فتمت الموافقة على المشروع وإتفاقية القرض مع البنك الدولي."

كذلك كان هناك ثلاثة إقتراحات قوانين سبق ودرستها في اللجان المشتركة ولها علاقة بالصيد المائي وتربيه الأحياء المائية في لبنان وإقتراح القانون الرامي إلى تنظيم الصليب الأحمر اللبناني وإقتراح القانون الرامي إلى إستعمال وحماية شارة الصليب الأحمر اللبناني، سبق وعملنا كلجان فرعية منبثقة عن اللجان المشتركة لدرس هذه الإقتراحات وأثبتت درساً وليوم تمت الموافقة على التقارير التي جاءت من اللجان الفرعية والموافقة على هذه القوانين الثلاثة. وهكذا تكون في هذه الجلسة المثمرة اليوم، انجزنا خمسة قوانين بانتظار ما سيكون على الهيئة العامة يوم الخميس."

ورداً على سؤال عما إذا كانت جلسة الخميس مضمونة الإنعقاد، قال الرئيس بو صعب:

"جلسة الخميس هي دعوة حصلت دون دعوة هيئة مجلس النواب، ما يعني انه حق لرئيس مجلس النواب ان يدعو استكمالاً لجدول الأعمال الموجود والذي لم ينته، ويوم الخميس إذا حصلت الجلسة وحصل النصاب حق رئيس مجلس النواب عندها ان يرى إذا جرى التوافق على اضافة القوانين التي أقرت اليوم، وهذا الأمر يعود إلى رئيس المجلس النيابي، حالياً الدعوة قائمة على جدول الأعمال الذي لم تستكمله في المرة الماضية."

وعن إقتراحات القوانين الانتخابية، قال": لا أعرف ماذا سيحصل في جلسة الخميس، ولكن اعرف أنه عندما يكون هناك دعوة دون ان تجتمع هيئة مكتب المجلس معنى ذلك اننا دخلنا إلى جدول أعمال موجود بين أيدينا وأقر في هيئة مكتب المجلس، يوم الخميس هناك مشاريع وإقتراحات أنجزناهااليوم وهذا الأمر يعود إلى رئيس المجلس النيابي بالتشاور مع هيئة مكتب المجلس".

اضاف": اما في ما يتعلق بالقوانين الانتخابية، فكلنا نعرف ان الحكومة أرسلت مشروع قانون لإجراء بعض التعديلات على القانون الحالي واصبح لدينا حوالي 14 إقتراح قانون في اللجنة الفرعية، ومشروع الحكومة احيل إلى لجنة الخارجية لأن له علاقة بالمغتربين والى لجنة الداخلية، وعند انعقاد جلسة الخارجية سئل وزيرا الداخلية والخارجية عن التقرير الذي وضع أطراً للانتخابات حول الدائرة 16 فقال وزير الداخلية في الجلسة ما زلنا ندرس هذا التقرير وخلال يومين او ثلاثة ننهي دراسة، ومن ثم نرفعه إلى مجلس الوزراء ليرسل بعدها إلى مجلس النواب. هذا الأمر أوقف عمل اللجنة بانتظار ما وعد به وزير الداخلية وكأنه سيأتيانا ملحق من الحكومة او هذا التقرير او توضيح على التقرير كي تنهي اللجنة درسها وبعدها يأخذ الموضوع طريقه الى اللجان المشتركة او الى الهيئة العامة، وأقول بالنسبة لقانون الانتخابات علينا ان نجري تفاهماً بالسياسة."